

كلمة

السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية
بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة

الرباط، الجمعة 11 مارس 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة مسؤولي وأطر الوزارة،

حضرات الضيوف الكرام،

لقد دأبت وزارتنا منذ ما يربو عن عقدين على تخليد اليوم العالمي للمرأة. ومع مرور السنوات تحول الاحتفال إلى تقليد معمول به في شتى القطاعات، خاصة بعد المبادرة الملكية السامية والجريئة بإصدار مدونة الأسرة سنة 2004 والتي شكلت طفرة قوية في مسار الرقي بوضع المرأة المغربية وتحقيق الإنصاف والعدل والمساواة في الحقوق والواجبات.

ومن الطبيعي أنه في مسار تطور المجتمع لا تكفي القوانين لإحداث التغييرات المنشودة، سواء في هذا المجال أو غيره. فمهما كانت التشريعات متقدمة، تبقى دائما رهينة بمدى القدرة على التطبيق الأمثل، خاصة وأن مدونة الأسرة لا يرتبط تطبيقها بمؤسسات الدولة فقط، بل وأساسا بالمواطن، في البيت، في الشارع، في مقرات العمل... إلخ. بمعنى، أن الأمر هنا يعود للدولة والمجتمع. وحين يرتبط تطبيق تشريع ما بالمجتمع، فمعناه أنه يخضع للثقافة في مختلف أبعادها وتبايناتها المحلية والجهوية. ولنا في مسألة زواج، أو تزويج القاصر خير تجسيد لهذا الأمر إذ تكشف بجلاء، كيف تكون بعض التقاليد عقبة في تغيير بعض الأوضاع في الاتجاه الصحيح.

هذا فضلا عن كون تطورات الحياة اليومية تأتي بالكثير من المستجدات التي تسائل تطور البنيات القانونية.

السيدات والسادة،

إذا كان من المعتاد النظر لتخليد هذا اليوم من زاوية احتفالية، فالنظر السليم قد يذهب عكس ذلك. إذ أن قضية المرأة تعتبر ذات مكانة جوهرية في تحديد مدى تطور الأمم والمجتمعات، فهي من جهة قضية إنسانية بالنظر إلى أنها تمس المرأة الإنسان في شروط وجودها وعيشها وكرامتها، ولكنها في نفس الوقت تمس المجتمع ككل. فإذا أخذنا الجانب الاقتصادي، ونحن في قطاع يعنى بالاقتصاد، لا يمكن تصور اقتصاد قوي ومتقدم ومبدع إذا كانت المرأة على هامش سوق الشغل، وعلى هامش مواقع الإنتاج.

لهذا فإن هذا اليوم يجب أن يكون يوما للتأمل وللبحث في الإشكالات العميقة للمجتمع في ارتباطها مع مكانة المرأة للوقوف على موقعها الحقيقي في الدينامية العامة وتحفيز التفكير على تجاوز المطبات والعراقيل التي تجعل نصف المجتمع بعيدا عن إعطاء كل ما يختزنه من قدرات وطاقات لصالح المجتمع ككل.

هذه مسألة جوهرية خاصة حين نرى كيف أن عالم اليوم يعيش صراعات محمومة تسعى فيها الدول إلى إثبات ذاتها وقوتها، ما يعني أن عالم اليوم والغد لن يكون فيه مكان للضعفاء. والضعف المقصود هنا لديه علاقة بكافة مناحي الحياة، من العلم إلى الاقتصاد إلى اللحمة المجتمعية.

لذلك فإن التفكير الدائم في تطوير وضعية المرأة المغربية يجب أن يبقى هاجسا دائما تتناغم فيه الدواعي الإنسانية التي تستدعي العدل والمساواة مع الدواعي المجتمعية الاستراتيجية التي تستدعي تفعيل كل طاقات أفراد المجتمع.

الحضور الكريم،

إن التأكيد على هذه الأمور لا يجب أن يفهم منه أي تنقيص من المكاسب الكبرى التي تحققت على هذه المستويات تحت القيادة المتبصرة والتحديثية لصاحب الجلالة حفظه الله، إذ أن الواقع يرينا الطريق الطويل الذي قطعته وضعية المرأة نحو استدراك ما فات، بل هو إقرار بأن أماننا الكثير من المجهودات التي يجب التصدي لها لبلوغ الوضعية المثلى.

ليس هذا مجال سرد الأرقام حول واقع المرأة المغربية، فهي متوفرة بكثرة، حول التعليم، الصحة، الشغل، المساواة في الأجور، الوضع الخاص بالمرأة القروية، السقوف الزجاجية أمام المرأة الإطار، سواء داخل المقولة أو في الإدارة، وإن كان الوضع قد تحسن بشكل ملموس ومشرف.

ومن البديهي أن جزءا من هذه الأمور يعود للثقافة الذكورية أكثر مما يعود للقوانين والمساطر. وهذا أمر نشهده حتى في البلدان الأكثر تقدما، حيث لازالت المساواة في الأجور وفي فرص بلوغ مواقع القيادة بمثابة النقطة السوداء في الديمقراطيات العريقة.

ختاما، أود أن أنوه بصدق بالمرأة العاملة بوزارة المالية. فالواقع الذي عايشناه على مر السنين أثبت أن الزميلة في المالية كانت منخرطة بنفس دينامية زملاء في تطوير هذا القطاع وضمان فعاليته في كل الظروف التي مرت بها بلادنا، خدمة للمصالح العليا للوطن.

فشكرا لكن، وشكرا لكل الزملاء الذين ينتبهون دائما إلى ضرورة تجاوز بعض الموروثات التقليدية غير المبررة حول المرأة وقدراتها وفعاليتها أدائها.

شكرا لكم والسلام عليكم.